

تحديات ومتطلبات مهنة مراجع الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية

- دراسة تحليلية لآراء عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات بالجزائر -

Challenges and requirements of the auditor's profession in the e-commerce environment

أنور عبدة¹، سالمي محمد دينوري² Aida Anouar / Salemi Mohamed Dinouri¹ جامعة الوادي / الجزائر، aida-anouar@univ-eloued.dz² جامعة الوادي / الجزائر، salemi-mohamed.dinouri@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

تاريخ القبول: 2020/06/19

تاريخ الاستلام: 2020/01/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تقييم مهنة مراجع الحسابات بالجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، وتبيان اثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات، وهذا من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الجزائريين، وأجريت باستخدام استبيان تم تصميمه بالاعتماد على الدراسات السابقة والدراسة النظرية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن لمهنة مراجع الحسابات متطلبات يجب أخذها بعين الاعتبار في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، كما انه يوجد العديد من التحديات لمهنة المراجعة الناشئة عن التجارة الإلكترونية منها ما هو متعلق بالتأهيل العلمي والعملية.

كلمات مفتاحية: مراجع الحسابات، المراجعة، التجارة الإلكترونية، نظم المعلومات الإلكترونية.

تصنيف JEL: M42، F19.

Abstract:

This study aims to identify the extent of evaluation of the auditor's profession in Algeria under the e-commerce environment, and to show the impact of electronic commerce on the traditional model of auditing, and this is through an analytical study of opinions, a sample of Algerian experts and accountants, and was conducted using a questionnaire designed based on studies Previous and theoretical study, this study has concluded that the auditor's profession has requirements that must be taken into consideration in the environment of electronic commerce, and there are many challenges to the auditing profession arising from electronic commerce, including what is related to scientific and practical qualification.

Keywords: Auditeur, Audit, Commerce électronique, Systèmes d'information électroniques.

Jel Classification Codes: M42, F19.

Résumé:

Cette étude vise à identifier l'étendue de l'évaluation de la profession d'auditeur en Algérie dans l'environnement du commerce électronique, et à montrer l'impact du commerce électronique sur le modèle traditionnel d'audit, et ce à travers une étude analytique d'opinions. Étude antérieure et théorique, cette étude a conclu que la profession d'auditeur a des exigences qui doivent être prises en considération dans l'environnement du commerce électronique, et qu'il y a de nombreux défis à la profession d'audit provenant du commerce électronique, y compris ce qui est lié à la qualification scientifique et pratique

Mots-clés: Auditeur, audit, commerce électronique, systèmes d'information électroniques.

Codes de classification de Jel : M42، F19.

1. تمهيد

يعتبر استخدام المعلوماتية اليوم في ظل التغيرات التكنولوجية المتطورة أساس وعماد الإدارة الحديثة، حيث أن أهم الاتجاهات المعاصرة في تكنولوجيا شبكات الاتصال هو الدور الإستراتيجي لنظام المعلومات بالمؤسسة، الذي يقدم العون للمسيرين في التحكم بين الخيارات المتعددة عند عملية اتخاذ القرار، ومن هنا نتواصل إلى فكرة الإدارة المتكاملة المستندة على تكنولوجيا شبكات الاتصال والتفاعل بين مصالحها المرتبطة بالوظائف وهذا تتدخل المعلوماتية في تسيير المؤسسات وتصبح أداة لينة للتحليل والتشخيص لتعمل على ضبط الأمور، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم المتغيرات المؤثرة على مهنة المراجعة بصفة خلاصة، وعلى الرغم من المزايا المصاحبة لاستخدام التجارة الإلكترونية، إلا أنها أيضا أدت إلى ظهور العديد من المشاكل التي لم تكن مطروحة في ظل نظم المعلومات اليدوية مثل اختفاء المستندات المادية بالإضافة إلى سهولة ارتكاب جرائم الغش وصعوبة اكتشافها، وانتشار جرائم الحسابات، وكل هذا ساهم في التأثير بشكل جوهري في مهنة المراجعة.

وفي ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

◀ ما مدى تقييم مهنة مراجع الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية في ظل التحديات والمتطلبات التي تواجهها هذه الأخيرة؟

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية الرئيسية سنقوم تجزئتها إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- هل لمهنة مراجع الحسابات متطلبات يجب أخذها بعين الاعتبار في ظل بيئة التجارة الالكترونية؟
- هل تواجه مهنة مراجع الحسابات تحديات في ظل بيئة التجارة الالكترونية؟

2. فروض الدراسة

في ضوء الأسئلة الفرعية صيغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- لمهنة مراجع الحسابات متطلبات يجب أخذها بعين الاعتبار في ظل بيئة التجارة الالكترونية.
- تواجه مهنة مراجع الحسابات تحديات في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

3. تقسيمات الدراسة

المحور الأول: الإطار النظري للتجارة الالكترونية وشروط ممارستها بالجزائر

المحور الثاني: مدخل حول مهنة مراجعة الحسابات ومشاكل المراجعة في ظل نظم المعلومات الالكترونية

المحور الثالث: علاقة مهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية وتحديات ومتطلبات

المحور الرابع: اثر التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات

المحور الخامس: الجانب التطبيقي

4. أهداف وأهمية الدراسة

- تسليط الضوء على الأدبيات النظرية للمراجعة ومراجع الحسابات والتجارة الإلكترونية .
- اثر التجارة الالكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات
- الخروج بنتائج واقتراحات حول موضوع تقييم مهنة مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية
- تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال:
- تناولها لأحد الموضوعات الهامة والمعاصرة لواقع المنظمات في وقتنا الحالي وهي مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية
- النتائج التي ستكشف عليها هذه الدراسة والتوصيات التي ستقترح في ضوء النتائج المتوصل لها.

5. الإطار النظري للتجارة الالكترونية وشروط ممارستها بالجزائر

قد لا ترد أرقام دقيقة عن حجم ونمو التجارة الالكترونية في الجزائر لكن مؤشرات وملاحظاتها تظهر جليا في مختلف

جوانب هذا النوع من التجارة، فعلى سبيل المثال ظهر العديد من المواقع الالكترونية على اختلاف اهتماماتها بل ولقيت اهتماما

عميقا من قبل مستخدمي الانترنت في الجزائر فكان ظهور العديد منها على الساحة الوطنية نذكر منها:

- موقع واد كنيس (ouedkniss.com) يقدم هذا الموقع خدمات متميزة، تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها، استضافة أي موقع في خوادم، حيث يوفر هذا الموقع فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض أي صنف من السلع والخدمات كما يوفر مساحات إخبارية لمختلف الشركات؛
 - موقع شركة الخطوط الجوية الجزائرية (airalgerie.dz) تقوم الشركة بتقديم مجموعة الخدمات المهمة لزيائنها على اختلاف مناطقهم وجنسياتهم عبر هذا الموقع، هذه المؤسسة الحكومية التي تخصص بالنقل الجوي لجميع أنحاء العالم؛
 - موقع شركة قيديني (guiddini.com) تقدم هذه الشركة خدمات للزيائن المتمثلة في البيع والشراء عبر الموقع مع ضمان خدمات توصيل المنتج من خلال هذا الموقع وقد نجح موقع الشركة في دعم التجارة الالكترونية في الجزائر من خلال استقطاب العديد من الزيائن على موقعها عبر القيام بعمليات عرض منتجاتها عبر موقعها على النت وإدخال تقنية الدفع الالكتروني وهذا رغم الصعوبات التي واجهتها سواء في بداية نشاطها أو خلال مراحل نشاطها أو أثناء اعتمادها لتقنية الدفع الالكتروني، بالإضافة إلى العديد من مواقع أخرى متواجدة عبر شبكة كموقع (www.dzsoq.dz) الذي يشبه إلى حد كبير موقع ايباي (ebay) وموقع دي زاد ديل (www.dzdeal.dz) وموقع كليو ديالي الذي أنشأ بغرض إتمام عمليات البيع والشراء عبر النت بالنسبة للسيارات
- 1.5. مفهوم التجارة الالكترونية

إن التجارة الالكترونية هي عبارة أداء العملية التجارية بين شركاء تجاريين وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متطورة من اجل رفع كفاءة وفعالية الأداء (كتانه، 2009، صفحة 51).

هي مفهوم جديد يشرح عملية البيع والشراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت. (الفتوح، 2015، صفحة 14)

2.5 أشكال التجارة الإلكترونية

إن اتساع مفهوم التجارة الالكترونية ليشمل انجاز مختلف الأعمال عن طريق الانترنت حيث يشمل أطراف التعامل ليس فقط على الشركات والمستهلكين بل يضاف إليها الحكومة أيضا، حيث تستهل على طائفة واسعة من الأعمال التجارة وتبادل المعلومات ويمكن توضيح هذا المفهوم شديد الاتساع، بالاستعمال المصنوفة التي قدمها كوبل (صالح و مسعود، 2014، صفحة 36)

الجدول 1: أشكال التجارة الالكترونية

مستهلك	شركة	حكومة	Gحكومة
G2C	G2B	G2G	Bشركة
B2C	B2B	B2G	Cمستهلك
C2C	C2B	C2G	Gحكومة

المصدر: صالح حميداتو، مسعود صديقي، " اثر التجارة الالكترونية على المحاسبة والمراجعة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد الخامس، 2014 ص:36.

3.5 شروط ممارسة التجارة الالكترونية في الجزائر

- يخضع نشاط التجارة الالكترونية للتسجيل في السجل التجاري أو سجل الصناعات التقليدية والحرفية، حسب الحالة، ولنشر موقع الكتروني أو صفحة الكترونية على الانترنت مستضاف في الجزائر بامتداد "com.dz"
- يجب أن يتوفر الموقع الالكتروني للمورد الالكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 28 المادة 08، 2018)
- تنشأ بطاقة وطنية للموردين الإلكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري، تضم الموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري، أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 28 المادة 09، 2018)

4.5 أهداف التجارة الالكترونية

تسعى التجارة الالكترونية إلى تحقيق عدد من الأهداف التي نستطيع حصرها بمايلي:

- العمل على زيادة نطاق السوق وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع وهو أهم ما حققته وتحققه وتركز عليه التجارة الالكترونية
 - السعي نحو زيادة معدلات الوصول إلى العملاء والتواصل معهم وبناء علاقات امتن مع الزبائن والعملاء الفاعلين منهم والمحتملين
 - التقليل من تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع مقارنة بالتجارة التقليدية وفي ضوء طبيعة الجارة الالكترونية
 - تحقيق السرعة في أداء الأعمال، في ضوء التحول نحو استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمار تطوراتها وتحولاتها المعاصرة، والاعتماد عليها
 - البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم وجذبهم للشراء اعتمادا على طبيعة التعامل والمزايا التي تعرض عليهم وتجذب الكثير منهم
 - القيام بعمليات التفاوض، التسويق والبيع والشراء وإجراءات الدفع والتسديد من خلال شبكة الانترنت وما تقدمه من تسهيلات في كل هذه العمليات والإجراءات
 - تقديم وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة بالمقارنة مع التجارة التقليدية، والصورة التي رسمتها وترسمها عند الكثير من الزبائن والعملاء. (قنديلجي، 2015، صفحة 35)
- 5.5. مبادئ التجارة الالكترونية**
- من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التجارة الالكترونية؛
- أن يقود القطاع الخاص تنمية التجارة الالكترونية؛
 - أن تتم المشاركة في التجارة الالكترونية وفق قواعد السوق الحرة والتنافس العادل؛
 - تساهم الحكومات في خلق مناخ مستقر وتشجيعه وتمكن من التوظيف العادل للإمكانيات؛
 - تشجيع آليات مشاركة القطاع الخاص في صياغة سياسات التجارة الالكترونية محليا ودوليا؛
 - تأكيد عالمية التجارة الالكترونية، ومن هنا فان السياسات الحكومية التي تؤثر فيها يجب أن تتم في إطار تعاون وتنسيق دولي؛
 - أن تحقق المعاملة الضريبية التشجيع للتجارة الالكترونية، مقارنة بالطرق التقليدية؛
 - أن تحقق المعاملة الضريبية التشجيع للتجارة الالكترونية، مقارنة بالطرق التقليدية؛
 - حماية المستهلك فيما يتعلق بالخصوصية والسرية؛
 - أن تحقق التشريعات المرتبطة ببيئة الاتصالات التنافس في سوق عادل؛
 - أن توفر الشركات وقطاع الأعمال حرية الاختيار وحماية المستهلك؛
 - أن تتوفر الثقة في بيئة المعلومات العالمية. (كردية، 2003، صفحة 72)
- 6.5 أهمية التجارة الالكترونية**
- يمكن القول أن التجارة الالكترونية تعد من أهم اختراعات العصر والتي يمكن خلالها تحقيق أرباح لم يكن من الممكن تحقيقها سابقا بالطرق التقليدية والسبب يعود للأمور التالية:
- 1.6.5. انخفاض التكلفة**
- كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جدا في السابق حيث كان الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والجرائد، أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الانترنت وبتكلفة ضئيلة جيدا. (القشي، 2003، صفحة 58)
- 2.6.5. تجاوز حدود الدول**
- كانت الشركة تتعامل مع عملاء محليين فقط بالسابق وان رغبت في الوصول إلى عملاء دوليين كانت تتكبد مصاريف كبيرة وغير مضمونة العائد، أما الآن فتستطيع الشركة أن تضمن اطلاع الجميع على منتجاتها دون أي تكلفة إضافية تذكر، خاصة أن شبكة الانترنت دخلت جميع الدول. (نعيم و يوسف، 2004، صفحة 07)

3.6.5. التحرر من القيود

سابقا كانت الشركة تحتاج إلى ترخيص معين والخضوع لقوانين عديدة وتكبد تكلفة إنشاء فرع جديد أو توكيل الغير في الدولة الأجنبية حتى تتمكن من بيع منتجاتها، أما الآن لم يعد أي من تلك الإجراءات ضروري. (الجنابدة، 2008، صفحة 20)

كما تعد التجارة الإلكترونية أحد التطبيقات التكنولوجية التي أفرزتها التطورات التكنولوجية المعاصرة، هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له؛ واقترن ذلك التطور التكنولوجي بظهور محيط اقتصادي عالمي جديد، وأفكار اقتصادية جديدة، تعكس هذه التطورات، من هذه الأفكار نجد الاقتصاد الرقمي، واقتصاد المعرفة، ومجتمع المعلومات، كما اقترن ذلك أيضا بظهور مرتكزات جديدة لقواعد المنافسة الجديدة، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، لا تستند فقط إلى خفض التكاليف وحسب، بل أصبحت تستند بشكل أكبر إلى جودة الإنتاج، وسرعة تلبية طلبات العملاء في الوقت المناسب، اعتمادا على التكنولوجيات الجديدة في تحقيق ذلك، وقد اتسع الأثر الإيجابي للتكنولوجيات الجديدة ليشمل العديد من المجالات، وأصبح لها اثر بالغ في تعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاديات المختلفة على المستوى الجزئي والكلبي، ويمكن القول بأن التجارة الإلكترونية تعد ثمرة حقيقية من ثمار هذا التقدم التكنولوجي المذهل (الاسد، 2015، صفحة 11)

7. مدخل حول مهنة مراجعة الحسابات ومشاكل المراجعة في ظل نظم المعلومات الالكترونية

1.7. مفهوم المراجعة

بداية تعرف المراجعة بشكل عام بأنها عملية التحقيق في المعلومات التي أعدها شخص آخر من اجل تحديد ما اذا كانت المعلومات المذكورة بشكل عادل. (Loughran, p. 10)

المراجعة هي العملية التي تقوم على جمع وتقييم موضوعي ومنهجي للأدلة والبيانات التي تعبر عن الوقائع والأحداث الاقتصادية، لضمان التوافق بين هذه البيانات. وإبلاغ النتائج المتوصل إليها إلى المستخدمين المهتمين (Jean، صفحة 13)

2.7. مفهوم ومهام مراجع الحسابات حسب المشرع الجزائري

حسب ما جاء في القانون 01/10 أن محافظ الحسابات هو " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة الحسابات والشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها للأحكام التشريعية المعمول به وكما نص قانون 01/10 على المهام التي تسمح وتساعد محافظ الحسابات للقيام بعمله على أكمل وجه أي مراقبة شركة ما وتمثل هذه المهام فيما يلي:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهم أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو لمسير.
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والشركات أو الهيئات التابعة لها أو بين الشركات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة.
- وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير (زين و قايد، 2017، الصفحات 67-68)

3.7. أهداف المراجعة

في البداية كان للمراجعة أهداف تقليدية وهي :

- التأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة
- الخروج برأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر
- اكتشاف ما قد يكون بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق للمشروع
- إضافة إلى ما ذكر هنالك أهداف أخرى وهي :
- مراقبة الخطط الموضوعية من قبل أصحاب المشروع ومتابعة تنفيذها
- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة
- تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي نشاط المشروع
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل به المشروع. (الاسدي، 2008، صفحة 2)

4.7. مشاكل المراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري، ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها البعض بشكل منظم والتي تقوم بجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات بغرض دعم صناعة القرارات والتنسيق والتحكم بالمؤسسة بالإضافة إلى المساعدة في حل المشاكل (Loudon، صفحة 13) للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية العديد من المشاكل وسنتطرق خلال هذا العنصر إلى أهم ثلاثة مشاكل والتي تتمثل فيما يلي:

1.4.7. مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي والعملي لمراجع نظم المعلومات الإلكترونية

تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1.1.4.7. مشاكل خاصة بالتأهيل العلمي لمراجع نظم المعلومات الإلكترونية وتتمثل في:

- تضخم المجتمع الطلابي في الجامعات بشكل يفوق طاقتها.
- عدم الاهتمام بتدريب الطلاب عملياً بما يمكنهم من مساندة الحياة العملية.
- عدم وجود لجان متخصصة لاعتماد المناهج الدراسية والإشراف على تطويرها باستمرار وربطها بالمشاكل العملية. (زين و قايد، 2017، صفحة 70)

2.1.4.7. مشاكل التأهيل العملي لمراجع نظم المعلومات الإلكترونية، وتتمثل في:

- قيام العديد من محافظي الحسابات بمراجعة نظم المعلومات الإلكترونية باستخدام أسلوب المراجعة من حول الحاسب.
 - عدم توافر المغربيات المادية.
 - طول الفترة الزمنية اللازمة لاكتساب الخبرة.
 - عدم الاهتمام بتدريب وتطوير فريق المراجعة داخل مكتب المراجعة.
 - عدم وجود معايير مراجعة يسترشد بها المراجع في مراجعته لنظم المعلومات الإلكترونية. (Mary، صفحة 1)
- 2.4.7. مشاكل نظام الرقابة الداخلية الخاص بنظم المعلومات الإلكترونية: تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1.2.4.7. مشاكل متعلقة بالعاملين بالشركة محل المراجعة، وتتمثل في:

- تواطؤ الإدارة.
- تركيز الوظائف والمعرفة في يد موظفين معينين.

2.2.4.7. مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني، وتتمثل في:

- تركيز البرامج والبيانات.
- اعتماد بعض أساليب الرقابة اليدوية على نظم الرقابة الداخلية الخاصة بنظم المعلومات الإلكترونية.
- إمكانية الاختراق من قبل برامج أخرى.
- 3.4.7. مشاكل خاصة بجمع أدلة الإثبات الإلكترونية: تقسم هذه المشاكل إلى مجموعتين رئيسيتين هما:
- 1.3.4.7. مشاكل متعلقة بنظام المعلومات الإلكتروني، وتتمثل في:
- طبيعة المعالجة داخل نظام المعلومات الإلكتروني.
- الاحتفاظ بالأدلة الإلكترونية لفترة زمنية قصيرة.
- غياب أو ضعف نظم الرقابة الداخلية.
- عدم توافر مستندات ورقية في بعض مراحل النظام الإلكتروني.
- 3.3.4.7. مشاكل متعلقة بالمراجع، وتتمثل في:

- التأهيل العلمي والعملية للمراجع.
- ارتفاع تكلفة استخدام الأساليب الإلكترونية في المراجعة.
- الاعتماد على الحكم الشخصي للمراجع. (زين و فايد، 2017، الصفحات 69-70)
- 5.7. تحديات الإفصاح الإلكتروني على مهنة المراجعة

تعد المؤسسة مطبقة الإفصاح الإلكتروني بأنها تلك التي تقدم على موقعها الخاص ما يلي:
- مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية بما فيها الإيضاحات والهوامش وتقرير محافظ الحسابات، وتقرير مجلس الإدارة.

- أدوات ربط Links تعمل على ربط المعلومات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية بموقع الشركة بأي معلومات أخرى ذات أهمية، سواء كانت على نفس الموقع أو على مواقع أخرى. (ASHBAUGH، صفحة 141)
بالرغم من المزايا العديدة التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية للمؤسسات والتي تعتبر قفزة نوعية في مجال التدقيق بصفة عامة بمختلف أنواعه، إلا أنه يواجه العديد من المشاكل والتحديات نظراً لأن البيئة الإلكترونية تتميز باتساعها وتطورها باستمرار.

وفي هذا الصدد يمكننا تقسيم التحديات إلى نوعين أساسيين هما:

1.5.7. تحديات الخصائص التكنولوجية

تتميز البيئة الإلكترونية بالعديد من الخصائص والمميزات التكنولوجية التي أتاحت الفرصة للاستفادة من إمكاناتها الهائلة في عرض القوائم المالية كشبكة الانترنت، إلا أنه يؤخذ عليها إمكانية عدم استخدامها في مسارها الطبيعي، مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية في ظل غياب ضوابط الرقابة الملائمة، وبالتالي تأثيرها على مهنة التدقيق.

ويمكن حصر صور التلاعب فيما يلي:

- إن التحديث المستمر للمعلومات التي تتميز بها تكنولوجيا الويب رغم أهميتها إلا أنها قد تضيف خطراً اتجاه الثقة بتلك المعلومات التي يتم تحديثها، وقد توجي للمستخدم أن تلك المعلومات الحديثة يشملها تقرير محافظ الحسابات، وقد يعتمد عليها في اتخاذ قراراته في حين أنها عكس ذلك.
- التلاعب في تقرير محافظ الحسابات المرفق مع القوائم المالية المزورة إلكترونياً والذي قد يتعرض للتغيير غير المرغوب فيه سواء من طرف الشركة أو من أي طرف خارجي بدون ترك أي أثر على كيفية حدوث مثل ذلك التغيير.

- إن تضمين الموقع الالكتروني ملفات صوتية وفيديو وغيرها قد يوحي للمستخدم بأن تلك الملفات قد تدخل ضمن نطاق التقرير المالي، وبالتالي اعتقاده أن تلك الملفات يشملها تقرير محافظ الحسابات على خلاف الحقيقة، مما يؤدي في النهاية إلى تظليل مستخدمي القوائم المالية ويعتبر هذا التحدي الشائع بكثرة في الوقت الحالي.
 - نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية، فقد يعتقد المستخدم خطأ أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصداقية، وخاصة إذا ما أرفق بتقرير محافظ الحسابات بتلك المعلومات مما يؤثر على توقعات المستخدمين وبالتالي على قراراتهم
 - مجموعة التحديات ذات صلة بالخصائص التكنولوجية التي تتميز بها صفحة الويب، حيث تتميز صفحة الويب بالعديد من الخصائص التكنولوجية التي أتاحت الفرصة للاستفادة من إمكانياتها الهائلة في عرض القوائم المالية على شبكة الانترنت إلا أنه يؤخذ عليه إمكانية إساءة استخدام تلك الخصائص في التأثير على المصداقية القوائم المالية في ظل غياب ضوابط رقابة الملائمة وبالتالي تأثيرها على مهنة المراجعة، ومن أمثلة ذلك
 - التلاعب في القوائم المالية من خلال قيام بعض الأطراف باختراق موقع الشركة محل المراجعة وإجراء بعض التعديلات على معلومات القوائم المالية الأمر الذي قد يؤثر على مصداقية تلك المعلومات، ومن ثم التأثير على رأي مراقب الحسابات
 - التلاعب في تقرير مراقب الحسابات المرفق مع القوائم المالية المنشورة الكترونياً، والذي قد يتعرض للتغيير غير المرغوب فيه سواء كان من طرف الشركة أو من أي طرف خارجي بدون ترك أي أثر على كيفية حدوث مثل ذلك التغيير.
 - قيام بعض الشركات بإعداد تقرير مراقب حسابات وهمي متضمناً توقيع مزيف لمراقب حسابات لشركة مراجعة حقيقية أو وهمية
 - إمكانية إجراء مسح ضوئي (Scanning) لتوقيع مراقب الحسابات وتقريره المرفق بالقوائم المالية لشركة ما وإرفاقه بالقوائم المالية لشركة أخرى لم يتم مراجعتها
- 2.5.7. تحديات اختلاف ممارسة الإفصاح الالكتروني
- لقد اختلفت وتنوعت ممارسات الإفصاح الالكتروني لتقارير المالية في العديد من الشركات على مستوى العالم، ومن ضمن تلك الممارسات وأثرها على مصداقية التقارير المالية فيما يلي:
- عرض معلومات اختيارية تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بحيث أدركت معظم الشركات أهمية الاستفادة من شبكة الانترنت كوسيلة للنشر الالكتروني للمعلومات لذلك لم تعد تقتصر على المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية، وإنما بدأت توفر معلومات إضافية غير مالية كانت تعد أساساً لخدمة المحليين الماليين مما جعلها متاحة لعدد كبير من المستخدمين إلا أن هذا الاتجاه المتزايد نحو توفير المعلومات بكم هائل قد يؤدي إلى تظليل المستخدمين وخصوصاً أن عرض تلك المعلومات لا تتلاءم مع المبادئ المحاسبية زيادة على ذلك أن هذه المعلومات لا تخضع إلى التدقيق المستمر.
 - الخروج عن قواعد الإفصاح العادل، كأن تقوم الشركات بحذف بعض من القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لها.
 - افتقاد تقرير محافظ الحسابات لوجود أي أثر لتوقيعه، بحيث يمكن أن تقوم بعض الشركات بنشر تقرير محافظ الحسابات مرفقاً مع القوائم المالية إلكترونياً دون وجود أي توقيع له، الأمر الذي يشكك في مصداقية ذلك التقرير لدى المستخدمين.
 - الاستخدام الغير ملائم للمصطلحات المعبرة عن التقرير المالي، كأن يتم استخدام مصطلح التقرير السنوي أو التقرير المالي لتعبير عن محتوى الموقع الالكتروني، والذي يتضمن محتواه معلومات مالية أقل مما يتضمنه التقرير السنوي في صورته الورقية المطبوعة كما هو الحال عند الإفصاح عن ملخص لقائمة الدخل أو لقائمة المركز المالي.
 - إساءة استخدام تقرير محافظ الحسابات المنشور في الموقع الالكتروني من قبل بعض الشركات من خلال قيامها بإرفاقه بالقوائم المالية بعد حذف بعض مكوناتها أو إرفاقه بملخص القوائم المالية، مما يوحي للمستخدم بأن هذه القوائم كاملة ومعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو ما يؤثر بشكل كبير على قرارات المستخدمين.

- تضمين الموقع الإلكتروني معلومات تنبؤية مستقبلية، بحيث قد تلجأ بعض الشركات إلى تضمين تقاريرها المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني معلومات تنبؤية مستقبلية، والتي تبدو للمستخدم من أنها خضعت لتدقيق محافظ الحسابات على خلاف حقيقتها.
- نشر القوائم المالية بدون إرفاق تقرير محافظ الحسابات الأمر الذي قد يثير لدى المستخدم حالة من الشك حول مصداقية تلك القوائم خصوصا إذا كان عدم إرفاق التقرير بشكل متعمد بهدف إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه القوائم
- وأخيرا، قد يمكن التغلب عن هذه التحديات التي تواجه الإفصاح الإلكتروني من خلال جملة من الإجراءات الوقائية، منها إصدار معايير وإرشادات وضوابط تحكم ممارسات الإفصاح الإلكتروني حيث مازال هذا النوع من الإفصاح اختياريا على الشركات إلا في بعض الدول الذي أصبح يندرج تحت إطار الإفصاح الإلزامي، خاصة الشركات المسعرة في البورصة. (زين و عيدة، 2018، الصفحات 46-47)
- 8. علاقة مهنة مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية وتحديات ومتطلبات
- 1.8. المتطلبات العلمية لمراجعة التجارة الإلكترونية
- إن عمل محافظ الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية يتطلب تأهيلا علميا يتناسب وحجم التطورات التقنية وإمكانية التعامل مع الوسائل وتقنيات المعلومات التي يتطلبها العمل في بيئة التجارة الإلكترونية وذلك من خلال:
- 2.8. ضرورة التزود بالمعرفة التقنية
- لكي يواكب محافظ الحسابات التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الإلكترونية أصبح عليه لزاما عليه الإلمام بالمفاهيم الحديثة المترابطة مع التطور السريع في مجال التجارة الإلكترونية وهي:
- التواقيع الإلكترونية؛
- اتفاقيات تبادل البيانات؛
- عمليات الكترونية آمنة؛
- الترخيص الإلكتروني؛
- البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية والعمومية؛
- رموز العمليات؛
- البطاقات الذكية؛
- النقد الإلكتروني؛
- نقطة البيع؛
- أية أمور أخرى مستحدثة.
- كما يجب على محافظ الحسابات أن يكون على علم ودراية بالتطورات الحديثة في المجتمع ويواكبها وان يستفيد من تلك المتغيرات في تطوير أرائه وتحسينها حتى يقدم خدمة ذات جودة عالية.
- ومن أهم تلك التطورات المعاصرة التي تتعلق بمحافظ الحسابات:
- لتشغيل الإلكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات؛
- استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في اختيار وتقويم العينة؛
- الجودة الشاملة لخدمة مراقبة الحسابات؛
- الاستفادة من شبكات المعلومات العالمية والإقليمية في توصيل المعلومات. (صالح و مسعود، 2014، الصفحات 46-47)

2.1.8 الدخول في دورات تدريبية متخصصة

يتوجب على مراجع الحسابات الدخول في دورات تدريبية متخصصة في تقنيات المعلومات وذلك من أجل:

- التعرف على مجالات استخدام تقنيات المعلومات في مراقبة الحسابات؛
- التعرف على كيفية استخدام البرامج الخاصة بمراجعة الحسابات التي يمكن أن يعدها مراجع الحسابات أو الزبون والبرامج الجاهزة لأغراض المراجعة؛
- التعرف على مجالات تطوير مهنة مراقبة الحسابات في بيئة تقنيات المعلومات وما ينتج عنها من ظهور خدمات جديدة يمكن أن يقوم مراجع الحسابات.

3.1.8 مواصلة التعليم المستمر

يتوجب على مراجع الحسابات مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة والمراجعة في سبيل التعرف على أهم التطورات التي تحصل في هذا المجال، ولكي لا يكون المراجع بمعزل عنها، وتعتبر قضية تطوير المهارات والمعرفة بالتجارة الالكترونية من أهم التحديات التي انعكست على بيئة الأعمال، الأمر الذي دفع بالكثير من المنظمات المهنية الدولية والمحلية لإعداد وإصدار عديد من المعايير والإرشادات التي تهدف إلى تطوير وإصلاح التعليم المحاسبي والتأهيل المهني للمراجع على غرار جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي أصدرت سلسلة التعليم المحاسبي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، كما أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين عام 1996 دليل التعليم الدولي (11) بعنوان تحديات الكفاية بتكنولوجيا المعلومات في المقررات والمناهج المحاسبية، وقد أوصى الدليل الدولي (11) كجزء من التأهيل المهني المحاسبي بضرورة توافر المعرفة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتي تدور حول لربع مجالات رئيسية لعمل المحاسبين في مجتمع الأعمال على النحو الآتي:

- المحاسب كمستخدم لتكنولوجيا المعلومات
- دور المحاسب كمدير لنظم المعلومات
- دور المحاسب كمصمم لنظم المعلومات
- دور المحاسب كمقيم لنظم المعلومات

أصبحت قضية تأهيل المراجع أكثر إلحاح من ذي قبل حيث يوجد رأيان بشأن تأهيله كما يلي:

الرأي الأول: يرى بعدم ضرورة أن يكون المراجع ملماً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورها المختلفة وخاصة التداول الالكتروني للبيانات نظراً لتعدد هذه النظم لتعدد هذه النظم ويمكنه الاستعانة بالخبراء في هذا المجال.

الرأي الثاني: يرى أهمية التأهيل والتدريب المستمر للمراجع خاصة عندما يمتد عمله لشمول مجالات جديدة لم يسبق أداؤها من قبل، وفي ذات الوقت يمكن للمراجع الاستعانة ببعض المتخصصين في تلك المجالات الجديدة كمعاونين له. (حميداتو، 2017، الصفحات 24-25)

2.8. تحديات مهنة المراجعة الناشئة عن التجارة الالكترونية

إن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والانتشار الواسع للتجارة الالكترونية من أهم التحديات التي تواجه مهنة المراجعة فمستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم التجارة الالكترونية من ابرز التحديات التي انعكسا على بيئة الأعمال الأمر الذي دفع العديد من المنظمات المهنية لإصدار العديد من المعايير والإرشادات التي تهدف إلى تطوير وإصلاح التعليم المحاسبي والتأهيل المهني للمراجع، حيث أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه يتوجب على المحاسبين والمراجعين زيادة تأهيل وتطوير أنفسهم للتعامل مع أنظمة وتقنيات الانترنت، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية، وان المناهج المحاسبية غير مواكبة التطورات المستمرة في تقنية المعلومات وان برامج المحاسبة على الرغم من أنها تشمل العديد من الأمور المحاسبية إلا أنها بحاجة إلى سعة الأفق في التعليم المحاسبي وإدراك تأثيرات التقنية والعولمة باعتبار إن تطوير مناهج التعليم المحاسبي هو المدخل الصحيح لتطوير المهنة.

ويمكن عرض التحديات الناشئة عن التجارة الالكترونية والتي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة كما يلي:

1.2.8 التّأهيل العلمي والعملّي

إن قضية تطوير المهارات والمعرفة المرتبطة بالتجارة الالكترونية من أهم التحديات التي انعكست على بيئة الأعمال، ونظرا لان مكاتب المراجعة تمثل جزءا من المنظمات التي لها دور فاعل في المنظومة الاقتصادية، فانه لزما عليها انه تعمل على تطوير أدائها لكي يواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجيا المتلاحقة من خلال الاقتصاد المعرفي حتى يكون المراجعين قادرين على مواكبة التطورات في أنظمة المعلومات، حيث حرص المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على التوصية بضرورة زيادة تأهيل وتطوير المحاسبين والمدققين للتعامل مع التطور اللامتناهي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال مع أنظمة الانترنت. كما أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين أن المناهج المحاسبية غير مواكبة للتطورات المستمرة في تقنية المعلومات، وقد أوصى كذلك بإعادة هندسة برامج المحاسبة في الجامعات على ضوء المتغيرات البيئية الجديدة المحيطة.

2.2.8 الضرائب

أثارت مسألة فرض الضريبة على التجارة الالكترونية العديد من التحديات منها عدم وجود آيات محددة لإخضاع التجارة الالكترونية للضريبة وصعوبة إثبات التعاملات والعقود الكترونيا، إضافة للبعد المكاني للأنشطة الخاضعة للضريبة وقصور التشريعات عن تنظيم آيات ضريبية وجمركية متعلقة بالتجارة الالكترونية.

فالتجارة الالكترونية تفي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري وهذا يعني احتمال الكشف على مصدر النشاط كذلك فان أعمال الالكترونية المتحركة من حيث خوادمها التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأقل عبئا والأكثر تشجيعا، هذا ما تنهت إليه أمريكا فقررت عدم فرض الضرائب على أنشطة الأعمال والتجارة الالكترونية كما أن فرض الضرائب على هذا النمط في التعاملات التجارية الجديدة يتطلب استراتيجيات ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع لما تثيره قواعد محاسبتها والتعرف على حقائق الدخل المتأتي منها من تحديات ومشكلات. (صالح و مسعود، 2014، الصفحات 50-59)

3.8. مخاطر مهنة المراجعة في ظل بيئة التجارة الالكترونية

1.3.8. المخاطر الموروثة (المتصلة)

هي عبارة عن أخطاء مادية أو أخطاء احتيالي في نظام المحاسبة المستخدم في وضع الكشوفات المالية، فنسبة الخطر الموروث (المتأصل) تتأثر بالخصائص الفريدة لطبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تعمل فيها، فضلا عن طبيعة نظام التشغيل المطبق، النظام المباشر الفوري يفرض صعوبات متأصلة فيما يتعلق بكيفية مراجعة هذا النظام، وتعقيد أداء عملية التدقيق، فالمعاملات تدخل في مواقع بعيدة، ويتم تخزين المعاملات والأرصدة داخليا، ومن ثم قلت الحاجة للمستندات الورقية نظرا لإدخال البيانات مباشرة إلى النظام، وهذا يؤثر في طبيعة إجراءات التحقق المطلوبة ومداهما وتوقيتها.

2.3.8. مخاطر الرقابة

إن مخاطر الرقابة هي مخاطر احتمالية أن تفشل نشاطات الرقابة الداخلية في منع أو كشف الأخطاء المادية في الكشوف المالية وإن المدقق لا يستطيع أن يدير هذه المخاطر ولكنه يستطيع فقط أن يقيم نظام الرقابة الداخلية ويقيم احتمالية فشله.

3.3.8. مخاطر الاكتشاف

وهي المخاطر الناتجة عن عجز إجراءات التحقق التي يطبقها المدقق في اكتشاف تحريفات في أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات، وهي مخاطر ناتجة عن فشل إجراءات المراجعة الخارجية في توليد أدلة عن أخطاء ملموسة شرط أنها قد دخلت في نظام المحاسبة والتي لم يمنعها أو يكشف عنها أو يصححها جهاز الرقابة الداخلية، فنجد أن مخاطر الاكتشاف عكس المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة، حيث يكون المدقق هو المسؤول عن أداء عملية جمع الأدلة التي تدير عملية الاكتشاف. (الحاج احمد و زوراي فرحات، 2018، الصفحات 6-7)

الجدول 2: مخاطر المراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية

المصدر	الطبيعة	المخاطر
أهداف/عمليات المؤسسة وتصميم/تنفيذ الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية	قد تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية	المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة
طبيعة ومدى الإجراءات التي قام المدقق بتأديتها	قد يخفق المدقق في كشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية	مخاطر الاكتشاف

المصدر: الحاج أحمد فوزي، زواري فرحات سليمان، مخاطر التدقيق في ظل التجارة الإلكترونية، مداخلة ضمن ملتقى الوطني حول واقع مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة بومرداس يومي 27/28 أبريل 2018، ص: 7

9. اثر التجارة الإلكترونية على النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات

بيان ممارسة المراجعة الدولي 1013 التأثير على تدقيق البيانات المالية

اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC بيانا من قبل لجنة التطبيقات المراجعة الدولية IAPC التابعة للاتحاد

في مارس 2002، وهو البيان الدولي رقم 1013. (Auditing)

هدف البيان إلى توفير الإرشاد لمساعدة مراجعي البيانات المالية للشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية بحيث يحدد

البيان إجراءات تساعد مراجع الحسابات على معاينة أهمية التجارة الإلكترونية بالنسبة لأنشطة المنشأة التجارية وتأثير التجارة

الإلكترونية على تقديرات المراجعين للمخاطر وذلك لأغراض تكوين رأي حول البيانات المالية. (www.almohasb1.com)

وعندما يكون للتجارة الإلكترونية تأثير هام في عمل الشركة، فإن المستوى الملائم لكل من معرفة تقنية المعلومات وعمل الانترنت

قد يتطلب مايلي:

1.1. التأثير على البيانات المالية

● إستراتيجية التجارة الإلكترونية للمنشأة ونشاطها

● التقنية المستخدمة لتسيير نشاطات المنشأة في التجارة الإلكترونية، ومهارات ومعرفة موظفي المنشأة بتكنولوجيا المعلومات

● الأخطار المتضمنة في ممارسة المنشأة للتجارة الإلكترونية، ونظرة المنشأة في إدارة تلك الأخطار، ولاسيما كفاية نظام الرقابة

الداخلية، بما فيها البنية التحتية للأمن، والإجراءات الرقابية ذات العلاقة، عندما تؤثر في إعداد التقارير المالية

2.9. تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وتقييم دليل المراجعة

3.9. مراعاة تأثير اعتماد المنشأة على نشاطات التجارة الإلكترونية، في قدرتها على الاستمرارية

● قد يقرر المراجع استعمال عمل خبير في بعض الظروف، على سبيل المثال اذا اعتبر أن ذلك ملائم من اجل اختيار الرقابة

الداخلية بمحاولة اختراق طبقات امن نظام المنشأة (اختبار الاختراق أو الضعف)، وبذلك يحصل المراجع على دليل المراجعة

الملائم والكافي لأغراض المراجعة

إذ نخرج من هذا البيان بان إستراتيجية التجارة الإلكترونية للمنشأة قد تؤثر في امن السجلات المالية والاكتمال

والاعتمادية على البيانات المالية المنتجة، إضافة إلى أن بيان ممارسة مراجعة الحسابات الدولي (IAPS 1013) يساعد المراجعين

لقضايا التجارة الإلكترونية بالتركيز على الآتي:

● مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لفهم تأثير التجارة الإلكترونية في المراجعة

● مدى المعرفة التي يجب أن تكون لدى المراجع حول بيئة عمل الوحدة ونشاطها وصناعتها

● تأثير السجلات الإلكترونية في دليل المراجعة

● مخاطر العمل، وأخطار تنظيمية وقانونية وأخطار أخرى تواجهها الوحدات التي تمارس نشاطات التجارة الإلكترونية

● الأخذ في الاعتبار الرقابة الداخلية، مثل البنية التحتية لأمن الوحدة وسلامة الصفحة

علما أن الاتحاد الدولي للمحاسبية (IFA) قد اصدر من قبل برامج دراسية استشارية في علوم تكنولوجيا المعلومات

والحاسب الآلي، وذكر أنه يجب إعطاء تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي الأهمية الفائقة في الدراسة الجامعية وفي تأهيل

المراجعين المهني، ولا يقتصر ذلك على المستجدين من المراجعين بل يجب تشجيع القدامى على تعليم هذه التكنولوجيا من خلال برامج التعليم المهني المستمر. (العمودي، 2010، الصفحات 135-136)

وغالباً ما يتم تصميم الضوابط الرقابية ذات العلاقة بنزاهة العملية التجارية في بيئة التجارة الالكترونية من اجل مايلي:

- صلاحية المدخل
- منع نسخ أو إلغاء العمليات التجارية
- ضمان بنود العملية التجارية التي سبق وان تمت الموافقة عليها قبل معالجة الطلبية بما في ذلك التسليم وبنود الاعتماد.
- التمييز بين عميل يستعرض المعلومات فقط على الشبكة وبين الطلبات الفعلية، والتأكد من أي طرف في العملية التجارية لن يستطيع الإنكار لاحقاً انه سبق ووافق على البنود المحددة (عدم الإنكار).
- منع المعالجة غير الوافية للعملية التجارية بالتأكد من إتمام كل الخطوات وتسجيلها (على سبيل المثال: لدى وجود صفقة بين الشركة والعميل، قبول الطلبية، استلام الدفعات، توصيل البضائع والخدمات وتسجيل العملية في النظام المحاسبي).
- التأكد من أن السجلات محفوظة جيداً، مدعومة وأمنة. (البدانه، 2010، الصفحات 82-83)
- حيث إن هذا المعيار حدد أهم الأمور التكنولوجية الواجب على المراجع فهمها جيداً عند إدراكه لأثرها التقنية على عملية الرقابة والمتمثلة بالأمور التالية:
- المخاطر المحتملة للوحدة محل الرقابة، استخدامها الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) في التجارة الالكترونية وبيان مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المعتمد وإمكانية مراقبة هذه المخاطر.
- التعرف على مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على استقلالية الوحدة محل الرقابة ومدى استمراريتها في تأدية أنشطتها.
- إمكانية التعرف على إجراءات التدقيق في ظل تلك البيئة التكنولوجية وتقييم أدلة الإثبات فيها.
- ضرورة إلمام مراجع الحسابات بالأنظمة والقوانين و سياسات إصدار المعلومات والضوابط الأمنية المطلوبة عند تنفيذه لمهامه (التأكد من التسجيل الالكتروني وإرسال المصادقات، سلامة التوقيع الالكتروني) (احمد، 2011، الصفحات 155-156)

الجانب التطبيقي

1. منهجية الدراسة الميدانية

1.1. مجتمع الدراسة وعينتها

وجه الاستبيان إلى الخبراء والمحاسبين ومحافظي الحسابات المزاولين للمهنة، المسجلين في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين وجدول العرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، أما بخصوص عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية، وقد تم توزيع 60 استمارة استبيان وقمنا باسترداد 52 استمارة منها قابلة 45 للتحليل وتم إلغاء 7 منها بسبب عدم صلاحيتها للتحليل، والجدول يوضح البيانات الشخصية للعينة الدراسة.

الجدول 3: البيانات الشخصية للعينة الدراسة

المعلومات العامة	البيان	التكرار	النسبة المئوية%
المهنة	خبير محاسبي	11	24.44%
	محافظ حسابات	34	75.56%
المؤهل العلمي	دكتوراه	8	17.77%
	ماجستير	10	22.23%
	ماستر	5	11.12%
الخبرة المهنية	ليسائس	22	48.88%
	من 1 إلى 10 سنوات	18	40%
	من 11 إلى 20 سنوات	21	46.67%
	أكثر من 21 سنة	6	13.33%

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات SPSS)

يتكون مجتمع الدراسة من 45 استمارة استبيان، ومن خلال الجدول أعلاه نستنتج مايلي:

- بالنسبة للمهنة نجد أن إجابات العينة لمحافظة الحسابات كانت اكبر من الخبراء المحاسبين حيث كانت النسب المئوية %75.56 لمحافظي الحسابات أما نسبة الخبراء المحاسبين فقد بلغت نسبة 24.44%.
- بالنسبة للمؤهل العلمي نجد 48.88% لديهم شهادة ليسانس و 22.23% متحصلين على شهادة الماجستير، فيحن كانت نسبة 17.77% لديهم شهادة الدكتوراه، والنسبة الباقية لديهم شهادة ماستر.
- بالنسبة للخبرة المهنية نجد 46.67% لديهم خبرة مهنية (من 11 الى 20 سنة) و 40% لهم خبرة مهنية (من 1 إلى 10 سنوات)، فيحن كانت نسبة 13.33% لديهم خبرة مهنية أكثر 21 سنة.

2.1 بناء وثبات أداة الدراسة

من أجل الحصول على المعلومات الأساسية الخاصة بالدراسة تم الاعتماد على الاستبيان، وذلك من اجل معرفة المتطلبات والتحديات لمهنة مراجع الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية، وتكونت الأداة من محورين للدراسة، المحور الأول 05 فقرات، المحور الثاني 05 فقرات، المجموع الكلي 10 فقرات، كما تم استخدام مقياس ليكرت Likert الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان.

وللتحقق من صدق وثبات الأداة تم توزيعها على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة (الخبراء المحاسبين ومحافظي حسابات)، وذلك لاكتشاف مراكز قصور في الاستبيان، وقد تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس درجة الترابط بين بنود الاستبيان، حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ الكلية للأداة تساوي 0.680.

3.1 أساليب التحليل الإحصائي

من أجل تحليل البيانات المستخرجة من تفريغ الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لدقة هذا البرنامج في تحديد العلاقات والنتائج، وقد اعتمدنا على التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل ألفا كرونباخ، كما تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة.

الجدول 4: معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ (Reliability Statistics)

Cronbach's Alpha	N of Items
0.680	10

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات SPSS)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.680 وهو مرتفع وبموجب الإشارة، وهو ما يدل على أن معامل الصدق والثبات لاستمارات الاستبيان.

2. التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان

الجدول 5: تحليل آراء العينة حول الفرضية الأولى القائلة بان مهنة مراجع الحسابات متطلبات يجب أخذها بعين الاعتبار في ظل بيئة التجارة الالكترونية

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لكي يواكب مراجع الحسابات التغيرات الجوهرية في ظل التجارة الالكترونية أصبح عليه لزاما عليه الإلمام بالتواقيع الالكترونية وكذا معرفة البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية والعمومية وكذا الدراية بتشغيل الالكتروني للبيانات وتقنية صناعة المعلومات	4.19	0.622	موافق
2	يجب على مراجع الحسابات أن يكون على علم ودراية بالتطورات الحديثة في المجتمع ويواكبها وان يستفيد من تلك المتغيرات في تطوير أرائه وتحسينها حتى يقدم خدمة ذات جودة عالية.	4.56	0.557	موافق بشدة
3	يتوجب على مراجع الحسابات الدخول في دورات تدريبية متخصصة في تقنيات المعلومات وذلك من اجل التعرف على كيفية استخدام البرامج الخاصة بمراجعة الحسابات التي يمكن أن يعدها مراجع الحسابات أو الزبون والبرامج الجاهزة لأغراض المراجعة.	4.26	0.594	موافق بشدة
4	يتوجب على مراجع الحسابات مواصلة التعليم المستمر فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات في مجالات المحاسبة والمراجعة في سبيل التعرف على أهم التطورات التي تحصل في	4.11	0.641	موافق

هذا المجال			
5	أصبحت قضية تأهيل المراجع أكثر إلحاح من ذي قبل أهمية التأهيل والتدريب المستمر للمراجع خاصة عندما يمتد عمله لشمول مجالات جديدة لم يسبق أداؤها من قبل، وفي ذات الوقت يمكن للمراجع الاستعانة ببعض المتخصصين في تلك المجالات الجديدة كعمالين له.	4.37	0.565
المجموع		4.30	0.596

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات SPSS)

يوضح الجدول أعلاه نتائج آراء العينة حول الفرضية الأولى القائلة بان مهنة مراجع الحسابات متطلبات يجب أخذها بعين الاعتبار في ظل بيئة التجارة الالكترونية على أساس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث كان ترتيب الفقرات كمايلي: جاءت الفقرة (الثانية) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.56) بإنحراف معياري مقداره (0.557)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة. - جاءت الفقرة (الخامسة) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.37) بإنحراف معياري مقداره (0.594)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة. - جاءت الفقرة (الثالثة) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.26) بإنحراف معياري مقداره (0.609)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة. - جاءت الفقرة (الأولى) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.19) بإنحراف معياري مقداره (0.622)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة. - جاءت الفقرة (الرابعة) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.11) بإنحراف معياري مقداره (0.641)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة. - إختبار الفرضية الأولى

- لقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول 4.30 ولقد بلغت قيمة T المحسوبة 35.17 وهي أكبر من القيمة المجدولة 1.67 وبلغ مستوي المعنوية 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الأولى التي تنص "بان مهنة مراجع الحسابات متطلبات يجب أخذها بعين الاعتبار في ظل بيئة التجارة الالكترونية."

الجدول 6: تحليل آراء العينة حول الفرضية الثانية القائلة بأنه تواجه مهنة مراجع الحسابات تحديات في ظل بيئة التجارة الالكترونية

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	التلاعب في تقرير مراقب الحسابات المرفق مع القوائم المالية المنشورة الكترونيا، والذي قد يتعرض للتغيير غير المرغوب فيه سواء كان من طرف الشركة أو من أي طرف خارجي بدون ترك أي اثر على كيفية حدوث مثل ذلك التغيير.	4.44	0.751	موافق بشدة
2	نشر القوائم المالية بدون إرفاق تقرير محافظ الحسابات الأمر الذي قد يثير لدى المستخدم حالة من الشك حول مصداقية تلك القوائم خصوصا إذا كان عدم إرفاق التقرير بشكل متعمد بهدف إخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه القوائم.	4.41	0.636	موافق بشدة
3	نتيجة لعدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الانترنت وخاصة استخدام الروابط التفاعلية، فقد يعتقد المستخدم خطأ أن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من الثقة والمصداقية.	3.93	0.829	موافق
4	هناك مجموعة التحديات ذات صلة بالخصائص التكنولوجية التي تتميز بها صفحة الويب، حيث تتميز صفحة الويب بالعديد من الخصائص التكنولوجية للاستفادة من إمكاناتها الهائلة في عرض القوائم المالية على شبكة الانترنت.	4.04	0.759	موافق
5	إن التحديث المستمر للمعلومات التي تتميز بها تكنولوجيا الويب رغم أهميتها إلا أنها قد تضيق خطرا اتجاه الثقة بتلك المعلومات التي يتم تحديثها.	4.30	0.609	موافق بشدة
المجموع		4.23	0.716	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات SPSS)

يوضح الجدول نتائج آراء العينة حول الفرضية الثانية القائلة بأن تواجه مهنة مراجع الحسابات تحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية على أساس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حيث كان ترتيب الفقرات كما يلي:

- جاءت الفقرة (الأولى) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.44) بإنحراف معياري مقداره (0.751)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (الثانية) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.41) بإنحراف معياري مقداره (0.636)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (الخامسة) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.30) بإنحراف معياري مقداره (0.609)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية جدا على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (الرابعة) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.04) بإنحراف معياري مقداره (0.759)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- جاءت الفقرة (الثالثة) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.93) بإنحراف معياري مقداره (0.829)، وهذه القيم تعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون بدرجة عالية على محتوى هذه العبارة.

- إختبار الفرضية الثانية

- لقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول 4.23 ولقد بلغة قيمة T المحسوبة 35.17 وهي أكبر من القيمة المجدولة 1.67 وبلغ مستوي المعنوية 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الأولى التي تنص " بأنه تواجه مهنة مراجع الحسابات تحديات في ظل بيئة التجارة الإلكترونية. "

10. خاتمة

انطلاقاً من طريقة المعالجة التي اعتمدها، توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:

- معرفة علاقة التجارة الإلكترونية بالمراجعة من خلال المتطلبات العلمية للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية
- أحدثت التجارة الإلكترونية العديد من التغيرات في علم التجارة و العديد من الميادين، مما ستوجب على مراجع الحسابات أن يكون على دراية وان يكون ملم بتغيرات بيئة التجارة الإلكترونية
- للمراجعة في ظل نظم المعلومات الإلكترونية العديد من المشاكل منها ما هو متعلق بالتأهيل العلمي والعملية ومنها ما هو متعلق بالنظام الرقابة الداخلية
- ضرورة تطوير إمكانية مراجع الحسابات والعناية بالتعليم المهني المستمر والتواصل مع التطورات السريعة والكبيرة في بيئة التجارة الإلكترونية كما تتطلب من المراجع أن يكون مؤهل في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات حتى يتمكن من أداء عملية المراجعة بشكل ممتاز
- يوجد العدد من التحديات لمهنة المراجعة الناشئة عن التجارة الإلكترونية منها ما هو متعلق بالجانب التأهيل العلمي والعملية ومنها ما هو متعلق بالجانب الضريبي
- ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها نقترح الاقتراحات التالية:
- ضرورة إلمام المراجعة بمخاطر المراجعة و إمكانية تفاديها ومعالجتها.
- ضرورة أن يكون المراجع ملماً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورها المختلفة وخاصة التداول الإلكتروني للبيانات نظراً لتعدد هذه النظم لتعدد هذه النظم ويمكنه الاستعانة بالخبراء في هذا المجال.
- العمل على تضمين المناهج الدراسية في الجامعات بموضوعات ذات علاقة بالمراجعة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية،
- أهمية التأهيل والتدريب المستمر للمراجع خاصة عندما يمتد عمله لشمول مجالات جديدة لم يسبق أداؤها من قبل، وفي ذات الوقت يمكن للمراجع الاستعانة ببعض المتخصصين في تلك المجالات الجديدة كمعاونين له
- تدريس تقنيات التجارة الإلكترونية في تربص نظري وميداني للحصول على شهادة مراجع في المعاهد المختصة بذلك

- ضرورة إنشاء هيئة مستقلة تابعة للغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات تعمل على مراقبة جودة المراجعة بالمؤسسات التي تستخدم وتنشأ في ظل بيئة التجارة الالكترونية.

11. المراجع

- ASHBAUGH. (بلا تاريخ). *WARFIELD. D, Corporate Reporting on The Internet, JOHNSTONE. K. et H. and . Accounting Horizons, UAS, Vol.13, September 1999, p: 241*
- Curtis Mary. (بلا تاريخ). *s Multidimensional Knowledge Structure 'Auditor' Curtis Mary B., Ralph E. Viator . Journal of Accountancy, Online Issues, February 2001, P.1 , "and Computer Performance*
- Jean. (بلا تاريخ). *p:13.Priis 'Audit Opérationnel Economica ,charles Bécour et Henri Bouquin - Management Information Systems", 9th ed., Prentice Hall, 2006, P13 "*
- Loudon. (بلا تاريخ). *Inc USA 2010 P10 Auditing For Dummies Willy Publishing*
- Maire Loughran. (بلا تاريخ). *The international Auditing Practice Statement (IAPS) 1013- Electronic- Commerce : Effect on the Audit of Financial Statement, March 2002*
- www.almohasb1.com. (بلا تاريخ).
- احمد سمير ابو الفتوح. (2015). *اساسيات التجارة الالكترونية (المجلد الاولي)*. القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف.
- احمد عبد الله عمر العمودي. (2010). *اثر التجارة الالكترونية على المراجعة، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة دمشق،*
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 28 المادة 09. (16 05، 2018).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 28 المادة 08. (16 05، 2018).
- جمانه مصطفى البدانه. (2010). *تقييم متطلبات الافصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الالكترونية، اطروحة دكتوراه تخصص الفلسفة في المحاسبة، عمان، الاردن.*
- حميدانو صالح، و صديقي مسعود. (2014). *اثر التجارة الالكترونية على المحاسبة و المراجعة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية.*
- دهمش نعيم، و القشي يوسف. (2004). *مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الالكترونية. مجلة ابرد للبحوث العلمية، الثامن، العدد الثاني.*
- راجع قايد الاسد. (2015). *اتجاهات و معوقات التجارة الالكترونية في البلدان العربية، اطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.*
- رامية عزت كردية. (2003). *اثر التجارة الالكترونية على تطوير انظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية رسالة ماجستير . جامعة ال البيت، الاردن: 2003.*
- صالح حميدانو. (2017). *تحديات المراجعة الخارجية في ظل التجارة الالكترونية في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.*
- ظاهر يوسف القشي. (2003). *مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الاردن.*
- عامر ابراهيم قنديلجي. (2015). *التجارة الالكترونية وتطبيقاتها (المجلد الاولي)*. عمان، الاردن: درا المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- عيسى زين، و احمد نور الدين قايد. (2017). *مدى قدرة محافظ الحسابات الجزائري على المراجعة في ظل نظم المعلومات الالكترونية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 10 (الجزء 01).*
- عصام علي احمد الجنائدة. (2008). *اثر التجارة الالكترونية في زيادة استخدام تقنيات المحاسبة الابداعية في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير . جامعة ال البيت، عمان، الاردن.*
- عيسى زين، و انور عيدة. (19 افريل، 2018). *تحديات التي تواجه مهنة التدقيق والاساليب للحد من مخاطر الافصاح الالكتروني للتقارير المالية، الملتقى الوطني حول تطوير ممارسات المحاسبة والتدقيق، جامعة خميس مليانة .*
- فوزي الحاج احمد، و سليمان زوراي فرحات. (27-28 افريل، 2018). *مخاطر التدقيق في ظل التجارة الالكترونية. واقع مهنة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية.*
- مصطفى خيري كتانه. (2009). *التجارة الالكترونية (المجلد الطبعة الاولي)*. عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- منهل مجيد احمد. (2011). *اعادة هندسة منهية مراقب الحسابات في اطار تكنولوجيا المعلومات، اطروحة دكتوراه تخصص فلسفة محاسبة . العراق.*
- يوسف الاسدي. (2008). *تدقيق الحسابات الناحية النظرية . الاكاديمية العربية في الدمارك.*